وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر

الربع الثاني 2016

يونيو 2016

سلسلة المؤشرات التنموية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المنهجية	3
مقدمة	4
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر	4
المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر	5
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	6
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً للنشاط الاقتصادي	7
المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي	8
الطاقة الانتاجية وخطة المنشأة المستقبلة	9
المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق	11
التحديات المعيقة لأداء المنشآت الاقتصادية	14
الملحق	
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال	16
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	16
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة	18

المنهجية

اعتمدت منهجية بناء مؤشر ثقة مجتمع الأعمال على المناهج الدولية، وبخاصة منهجيتي (European commission) و (CESifo Group Munich).

ويستند المؤشر في قياسه على (6) أسئلة ينبثق منها مؤشران فرعيان هما (مؤشر الوضع الحالي، ومؤشر الوضع المستقبلي).

وتتمحور الأسئلة الستة التي يتكون منها المؤشران الفرعيان حول الآتي :

- حجم الانتاج.
- حجم المخزون من المنتجات النهائية.
- أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات.
- حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء.
- حجم العمالة
- معدلات الربحية.

قيمة المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر بين (100-) و (100+) نقطة، حيث يبلغ المؤشر حده الأقصى (100+) إذا كانت آراء جميع المنشآت المبحوثة إيجابية، ويبلغ المؤشر مستوى الحياد (صفر) عندما تتساوى الآراء الإيجابية مع الآراء السلبية. أما قيمة المؤشر الأقل من (صفر) فتشير إلى حالة تقييم سلبية لأوضاع المنشآت الاقتصادية في دولة قطر.

لمزيد من المعلومات حول المنهجية، يرجى الاطلاع على العدد الأول.

الدوحة ، يونيو 2016.

المؤشر العام :

استقرت مستويات ثقة مجتمع الأعمال خلال الربع الثاني 2016 مقارنةً مع الربع الأول من العام نفسه ، وبلغت قيمة المؤشر العام لثقة مجتمع الأعمال (20.4) نقطة ، وهي ذات القيمة المسجلة للربع الأول من نفس العام بالرغم من الاختلاف في المؤشرات الفرعية بين الربعين .

وتظهر هذه النتائج بصورة عامة استمرار النظرة التفاؤلية إزاء الاقتصاد القطري الذي لايزال يثبت قدرته على الصمود أمام التحديات الراهنة ، حيث نلاحظ تخطيه لمستوى الحياد (صفر) والذي تتساوى عنده الآراء الإيجابية مع الآراء السلبية ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

ويعكس هذا التفاؤل استمرار الأداء الجيد لاقتصاد دولة قطر مما يدل على متانة أسس الاقتصاد الكلي وضخامة المدخرات المُجمعة في الفترة الماضية وانتهاج سياسات صائبة أسهمت في صمود الاقتصاد القطري أمام تهاوي أسعار النفط العالمية .

التغير في مؤشرات مجتمع الأعمال بين الربعين الأول والثاني 2016

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال

0.0

مؤشر الوضع الحالي

0.2

مؤشر الوضع المستقبلي

- 0.2

شكل رقم (1)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر – الربعين الأول والثاني 2016

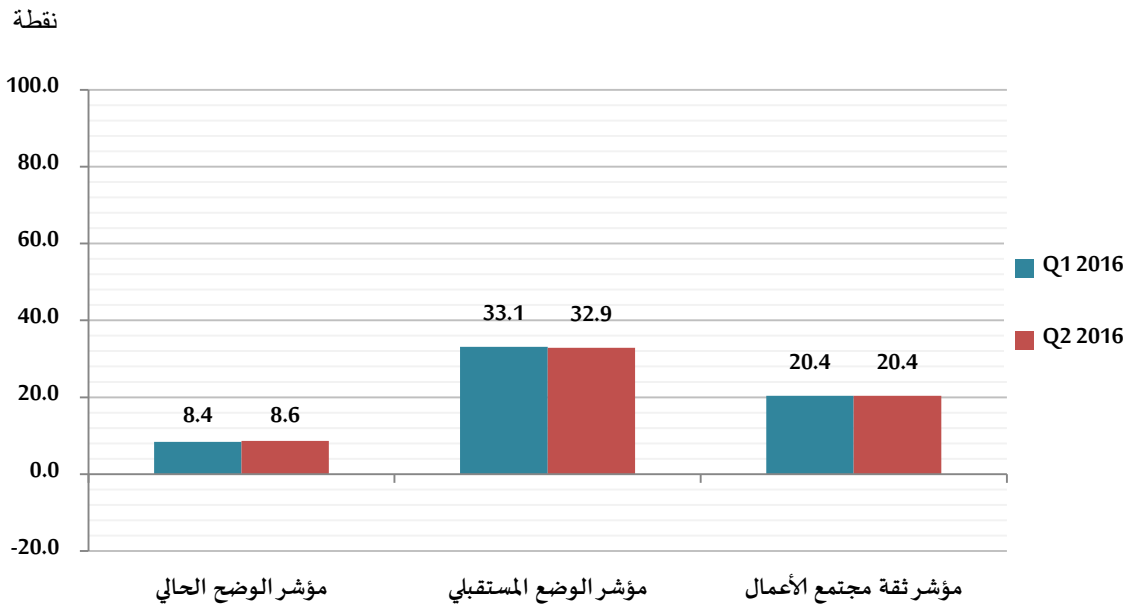

المؤشرات الفرعية :

ونعني بالمؤشرات الفرعية مؤشر الوضع الحالي ومؤشر الوضع المستقبلي ، وتشير نتائج الاستطلاع إلى انخفاض قدره (0.2-) نقطة في مستويات التفاؤل للمنشآت الاقتصادية العاملة في الدولة إزاء الأوضاع المستقبلية حيث سجل (32.9) نقطة مقابل (33.1) نقطة في الربع الأول من عام 2016 ، بينما سجل مؤشر الوضع الحالي ارتفاعاً قدره (0.2) نقطة حيث سجل (8.6) نقطة مقابل (8.4) نقطة في الربع الأول من عام 2016.

وأفادت العينة المبحوثة من مجتمع الأعمال ، عن تفاؤلها إزاء أسعار السلع والخدمات النهائية لمنتجاتهم ، وحجم الأعمال/ حجم المبيعات / أوامر الشراء ، بينما نلاحظ انخفاض مستويات التفاؤل ازاء حجم العمالة ومعدلات الربحية لمنشآتهم وحجم الانتاج خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنةً مع الربع الأول من العام نفسه ، وهو ما نوضحه بمزيد من التفصيل في الشكل رقم (2) .

شكل رقم (2)
المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر
الربعين الأول والثاني 2016

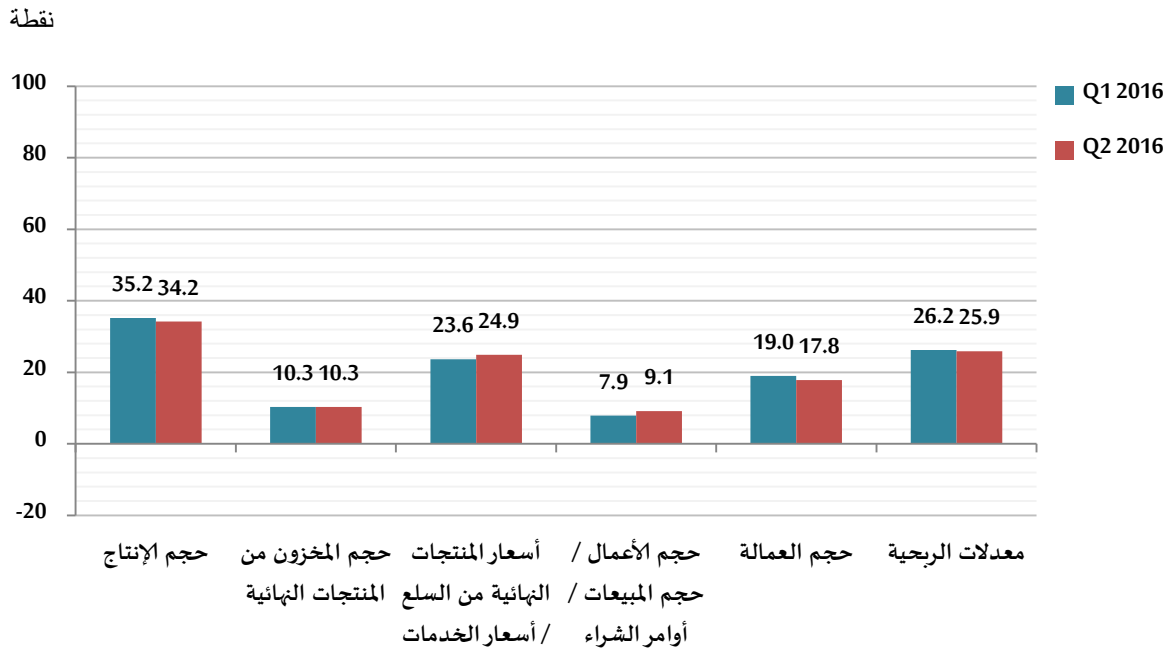

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقا لحجم المنشأة :

وعبرت المنشآت كبيرة الحجم عن تفاؤلها إزاء الأوضاع الاقتصادية لدولة قطر حيث سجلت (25.8) نقطة مقابل (22.5) نقطة كانت في الربع الأول 2016 بارتفاع قدره (3.3) نقطة ، كما سجلت المنشآت صغيرة الحجم أيضاً ارتفاع قيمته (0.3) نقطة مقارنة بالربع الاول .

أما المنشآت متوسطة الحجم فقد سجلت انخفاضاً في المؤشر قيمته (2.8-) نقطة مقارنة بالربع الأول من عام 2016 . كما هو موضح في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3)
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقا لحجم المنشأة
الربعين الأول والثاني 2016

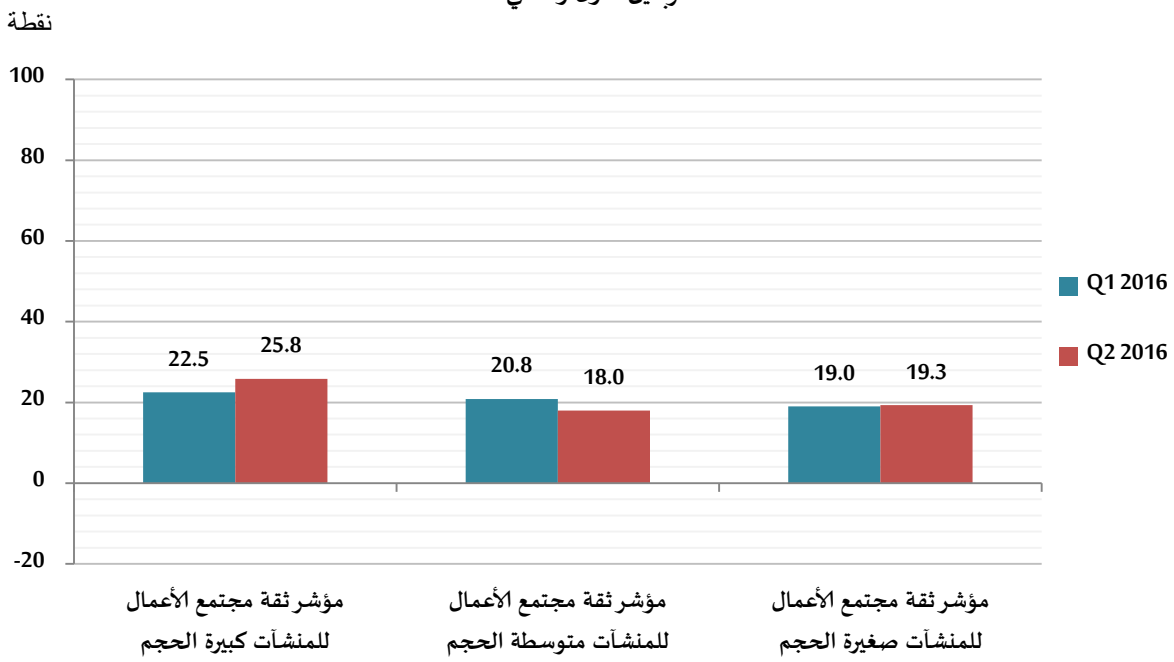

وتعكس النتائج تراجع حجم العمالة بكافة المنشآت الاقتصادية على اختلاف حجمها كبيرة، متوسطة أو صغيرة الحجم ، وكان التراجع الأكبر من نصيب المنشآت متوسطة الحجم . وبلغت قيمة التراجع في المؤشر الخاص بحجم العمالة للمنشآت المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم والصغيرة الحجم خلال الربع الثاني 2016 نحو (1.6-) نقطة و (1.0-) نقطة و(0.6-) نقطة على التوالي ، كما عكست النتائج ارتفاع معدلات الربحية بالمنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم بنحو (8.8) نقطة و (1.6) نقطة على التوالي ، بينما انخفضت معدلات الربحية الخاصة بالمنشآت صغيرة الحجم بنحو (2.6 -) نقطة.

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقاً للنشاط الاقتصادي :

وعلى مستوى النشاط ، تشير النتائج إلى أن المنشآت العاملة بنشاط "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" هي أكثر المنشآت تفاؤلا بالأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام وبوضع منشآتهم بشكل خاص مسجلاً (74.2) نقطة ، وفي المرتبة الثانية يأتي نشاط "التشييد" مسجلاً (24.8) نقطة ، وفي المرتبة الثالثة المنشآت العاملة في نشاط "الخدمات" مسجلة (21.1) نقطة ، ثم "التجارة" مسجلة (20.2) نقطة ، ثم "الصناعة التحويلية" مسجلة (16.9) نقطة ، ثم " التعدين واستغلال المحاجر" مسجلة (2.8) نقطة بارتفاع قدره (0.9) نقطة مقارنة مع الربع الأول من عام 2016 . كما هو موضح في الشكل رقم (4) .

شكل رقم (4)
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقاً للنشاط الاقتصادي
الربعين الأول والثاني 2016

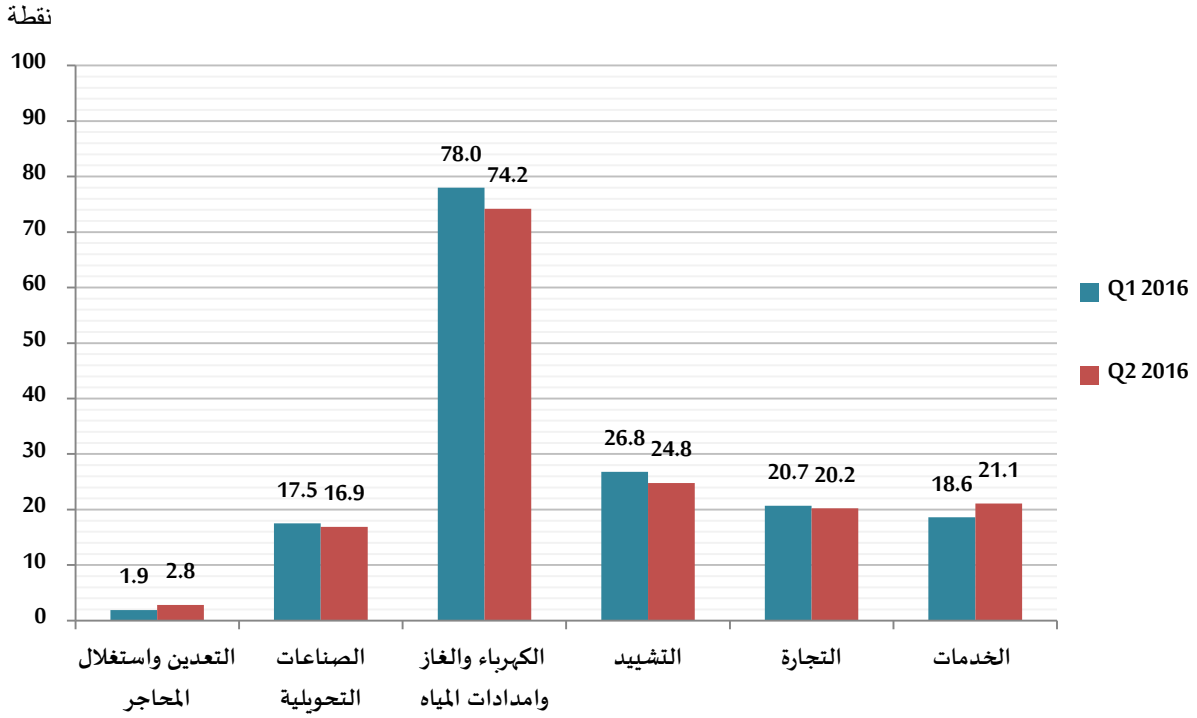

وبالمقارنة مع الربع الأول 2016 ، نجد ارتفاع في مستويات التفاؤل لدى المنشآت العاملة في نشاطي "الخدمات" و "التعدين واستغلال المحاجر" بينما نجد انخفاض في مستويات التفاؤل لدى المنشآت العاملة في أنشطة "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" و "التشييد" و"الصناعة التحويلية" و"التجارة" .

المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي :

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن نحو (85.1%) من المنشآت الاقتصادية لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بما نسبته (85.5%) خلال الربع الأول من العام نفسه ، نتيجة لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها، امتلاك المنشآت لأرصدة داخلية كافية طبقا لما أفادت به نحو (80.0%) من المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني 2016 مقارنة بما نسبته (87.7%) من المنشآت بحسب نتائج استطلاع الربع الأول من عام 2016 ، بما يعكس حالة الاستقرار المالي لتلك المنشآت، وارتفاع قدرتها المالية، ويتمثل السبب الثاني في اعتبار التمويل المصرفي التزاماً اضافياً قد يرهق المنشأة طبقاً لما أفاد به نحو (11.5%) مقارنة بنحو (6.7%) في الربع الأول من عام 2016، ونوضح ذلك بمزيد من التفصيل في الجدول رقم (1) التالي.

جدول رقم (1)

أسباب عدم حصول المنشأة على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني 2016

الأسباب	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي
امتلاك أرصدة داخلية كافية	411	% 80.0
اعتبار التمويل المصرفي عبء / التزام اضافي	59	% 11.5
عدم القدرة على تحمل الرسوم أو الأتعاب	28	% 5.4
مركز المنشأة المالي لا يسمح لها بالاقتراض من البنوك	26	% 5.1
عدم قيام البنوك بإقراض الشركات العاملة في القطاع/ الصناعة	20	% 3.9
أخرى	6	% 1.2

- يمكن اختيار أكثر من خيار واحد للاجابة .

وتؤكد تلك النتائج استقرار أوضاع المنشآت الاقتصادية وقدرتها على تحمل الأعباء المادية وتغطية التزاماتها دون اللجوء الى الاقتراض .

وعلى الجانب الآخر فإن ما نسبته (14.9%) من المنشآت الاقتصادية حصلت على تمويل مصرفي خلال فترة الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بنحو (14.5%) خلال الربع الأول من العام نفسه ، وبسؤال تلك المنشآت أفاد نحو (55.6%) منها بأن تكلفة التمويل ظلت كما هي دون تغيير، بينما افاد (34.4%) أن تكلفة التمويل ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بما نسبته (57.1%) و (35.2%) في الربع الأول من العام نفسه على التوالي ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (5).

شكل رقم (5)

تقييم المنشآت لتكلفة التمويل خلال الربع الثاني 2016

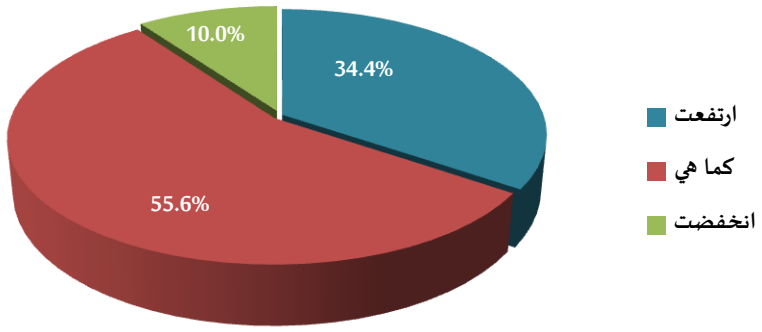

الطاقة الإنتاجية وخطة المنشأة المستقبلية :

تشير نتائج الربع الثاني 2016 إلى أن ما نسبته (52.3%) من المنشآت لديها خطط مستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها مقارنة بما نسبته (50.6%) في الربع الأول 2016، وهو ما يوضحه الشكل رقم (6).

شكل رقم (6)

نسبة المنشآت التي تخطط لتوسعة الطاقة الانتاجية لأعمالها

الربع الثاني 2016

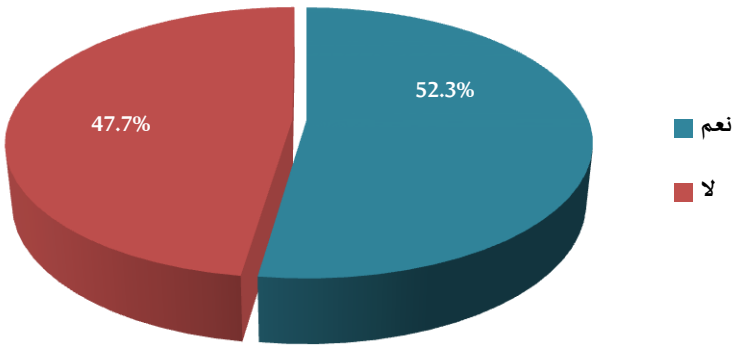

وطبقاً لنتائج الاستطلاع، تعتزم نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية القيام بتوسعة نطاق أعمالها، فنجد ان نسبة المنشآت التي تخطط إلى افتتاح أفرع جديدة في قطر أو في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نسبة (47.5%) من المنشآت التي لديها خطة مستقبلية لتوسعة الطاقة الانتاجية لأعمالها ، ونحو (35.4%) تخطط لتوسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمالها من المنشآت التي لديها خطة مستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها ، بالإضافة إلى وجود خطط لدى بعض المنشآت تتمثل في توسعة الخدمات المقدمة وتطويرها أو زيادة خطوط الإنتاج لديها أو اضافة انشطة جديدة ، كما أفادت بعض المنشآت عن عزمها توجيه انتاجها للأسواق الخارجية ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2).

أما بالنسبة للمنشآت التي ليس لديها خطط لتوسعة الطاقة الانتاجية لأعمالها بحسب نتائج استطلاع الرأي في الربع الثاني 2016 فقد بلغت (47.7%) من المنشآت المستجيبة ويرجع ذلك لعدم مواءمة أو استقرار ظروف السوق، كما أفاد البعض بأن قيامهم بالتوسعة في أوقات سابقة جعلهم مكتفين بأوضاعهم الحالية.

جدول رقم (2)
خطة المنشأة المستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها
الربع الثاني 2016

خطة المنشأة المستقبلية	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لديها خطة توسعة مستقبلية
افتتاح فروع جديدة في قطر أو دول الخليج	150	%47.5
توسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمال المنشأة	112	%35.4
الاستثمار في أصول الأعمال مثل (المصانع، والمخازن، والآلات والمركبات).	83	%26.3
أخرى	9	%2.8

- يمكن اختيار اكثر من خيار واحد للاجابة .

المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق :

وفيما يخص النفاذ الى الأسواق ، فنجد نحو (96.7%) من المنشآت الاقتصادية تستهدف السوق الداخلي، وما نسبته (3.1%) من المنشآت تستهدف السوقين الداخلي والخارجي معا ، بينما تستهدف نسبة (0.2%) السوق الخارجي فقط ، كما هو موضح بالشكل رقم(7).

شكل رقم (7)
نوع الأسواق المستهدفة من قبل المنشآت الاقتصادية
الربع الثاني 2016

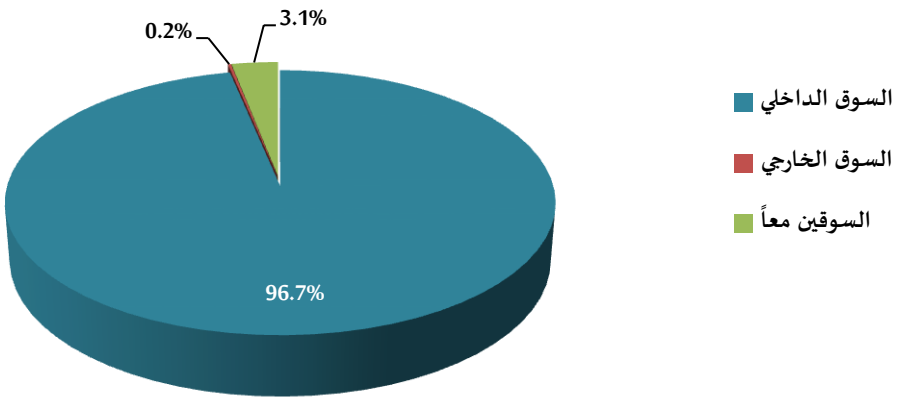

وبلغت نسبة الإنتاج الذي قامت بتصديره المنشآت التي استهدفت الأسواق الخارجية في الربع الثاني 2016 في المتوسط نحو (26.9%) من إجمالي الانتاج، مقارنة بما نسبته (27.2%) من واقع نتائج استطلاع الراي في الربع الأول من عام 2016.

وتشير النتائج إلى أن أهم الأسواق الخارجية المستهدفة من قبل المنشآت تمثلت في : دول مجلس التعاون الخليجي (85%) ، وأسواق الدول العربية الأخرى (20%) ، والدول الأسيوية عدا الدول العربية (15%) ، ونوضح ذلك بشيء من التفصيل في الشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

نوع الأسواق المستهدفة من قبل المنشآت الاقتصادية

الربع الثاني 2016

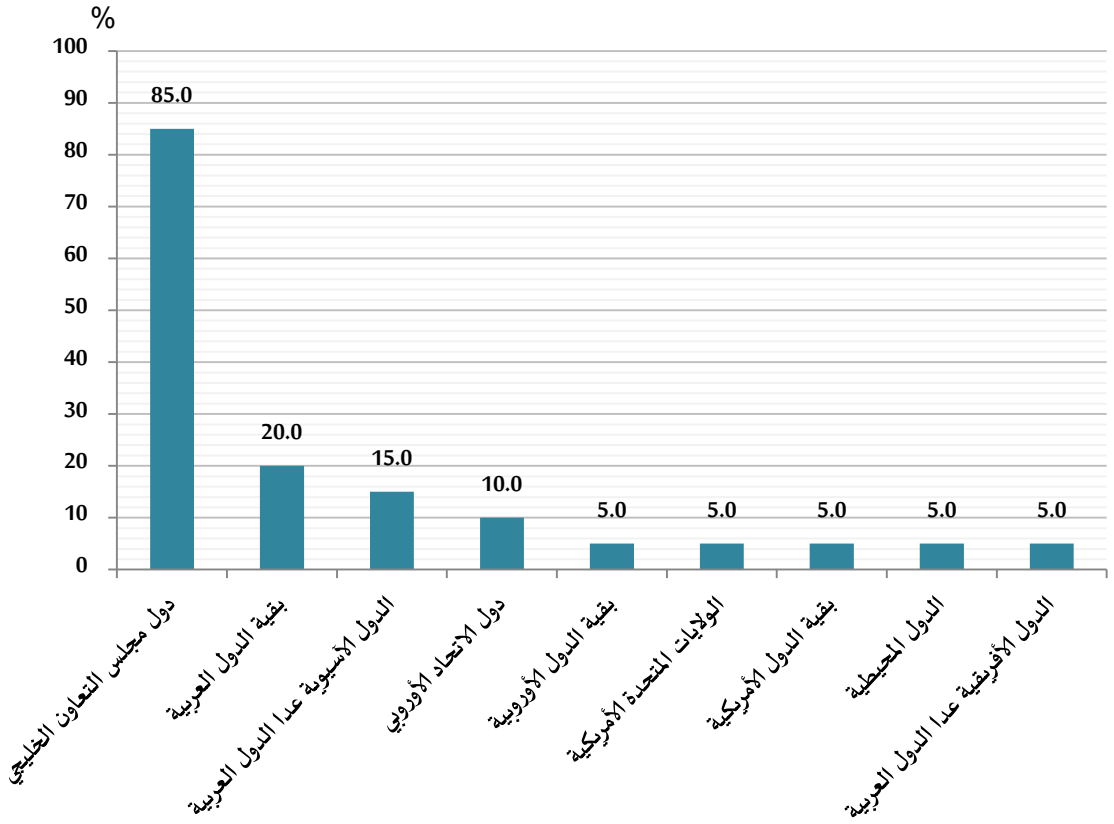

- يمكن اختيار أكثر من سوق .

نفاذ المنتجات القطرية إلى الأسواق الخارجية :

وبحسب نتائج الاستطلاع في الربع الثاني من عام 2016 فإن (51.7%) من المنشآت الاقتصادية تواجه معوقات في نفاذ المنتجات القطرية الى الأسواق الخارجية مقابل (43.0%) في الربع الأول من العام نفسه ، وتمثلت أهم هذه المعوقات في ارتفاع تكلفة المنتج القطري مقارنة بالدول الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لارتفاع تكلفة المواد الخام وارتفاع تكلفة التخليص الجمركي فضلا عن ارتفاع أسعار الإيجارات ، وكذلك زيادة الطلب على المنتج في السوق الداخلي وعدم توفر المصانع بالشكل الذي يساعد على عملية التصدير ، ويرى البعض أن ضعف تنافسية المنتج تشكل عائقاً لنفاذ المنتجات القطرية الى الأسواق الخارجية ، بالإضافة الى عدد من الأسباب الأخرى والتي نوضحها بشيء من التفصيل في الشكل رقم (9) .

شكل رقم (9)

معوقات نفاذ المنتجات القطرية إلى الأسواق الخارجية

الربع الثاني 2016

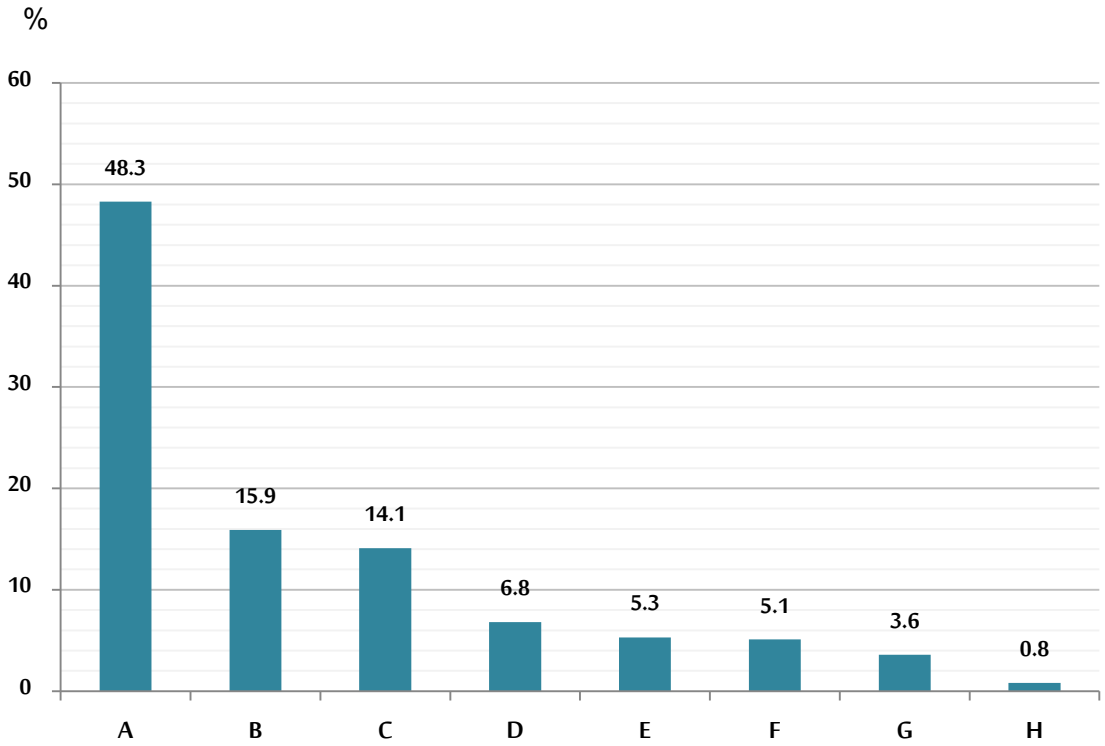

A	لا يوجد معوقات
B	ارتفاع تكلفة الانتاج
C	زيادة الطلب على المنتج في السوق الداخلي وانخفاض عدد المصانع لا يعطي مجالاً للتصدير
D	ضعف تنافسية المنتج
E	صغر السوق و ضعف التسويق
F	ضعف الدعم للصادرات
G	ضعف الامكانيات المادية والبشرية
H	أخرى

التحديات التي كانت تعوق أداء المنشآت الاقتصادية خلال الربع الثاني 2016

تشير النتائج إلى أن نحو (61.1%) من المنشآت الاقتصادية تعاني من وجود تحديات تعوق أداءها مقارنة بما نسبته (59.9%) في الربع الأول من عام 2016 كما في الشكل رقم (10).

شكل رقم (10)
نسبة المنشآت التي تعاني من وجود تحديات تعوق أدائها
الربع الثاني 2016

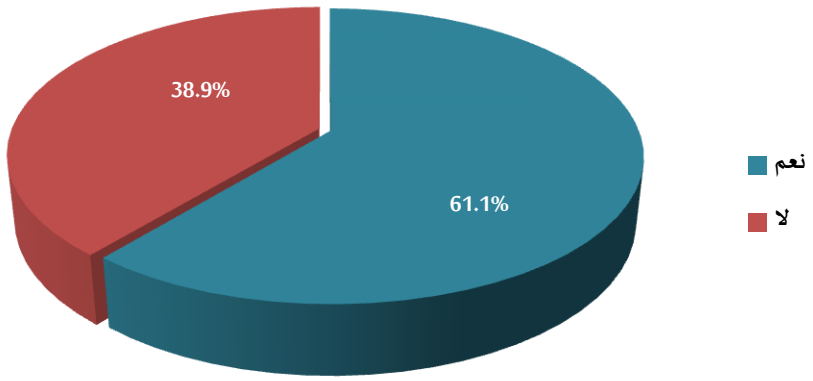

وتوضح النتائج أن أهم تلك التحديات تتمثل في ارتفاع تكلفة الايجارات، وارتفاع شدة المنافسة، ، وعدم كفاية الطلب ، وتأخر في الحصول على المستحقات ، بالإضافة الى مجموعة أخرى من التحديات تمثلت في وجود أعمال الطرق التي تعوق الوصول الى المنشآت ، ونوضح ذلك بمزيد من التفاصيل في الشكل رقم (11).

شكل رقم (11)

أهم التحديات التي تعوق أداء المنشآت الاقتصادية

الربع الثاني 2016

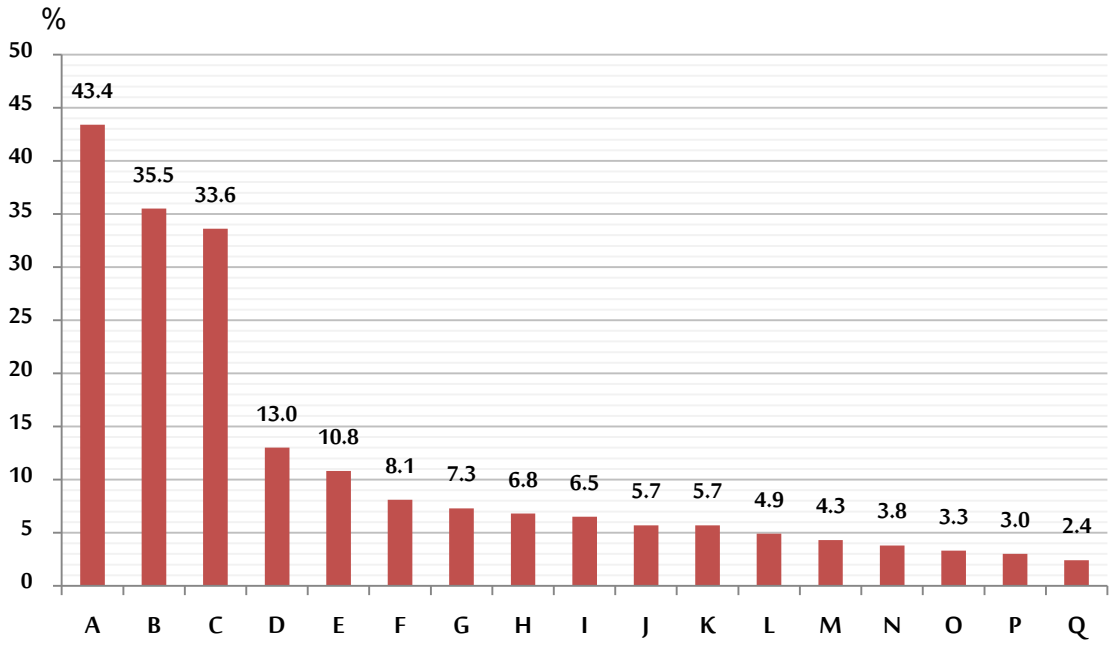

A	تكلفة الايجار
B	المنافسة
C	عدم كفاية الطلب
D	تاخير في تحصيل المستحقات
E	قيود مالية
F	نقص الايدي العاملة
G	تكلفة الخدمات والمرافق
H	القيود والعوائق التشريعية
I	اخرى
J	الروتين
K	تكلفة الحصول على المواد الخام
L	الرسوم الحكومية
M	تكلفة النقل والشحن والتخزين
N	الاعباء الجمركية
O	عدم كفاية المواد و/ أو المعدات
P	الحصول على الاراضي وتسجيل العقار والاعباء الضريبية
Q	صعوبة الحصول على المواد الخام

ملحق

أولاً - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	8.6	32.9	20.4
حجم الانتاج	15.3	54.8	34.2
حجم المخزون من المنتجات النهائية	6.8	13.9	10.3
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	12.3	38.4	24.9
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	1.8	16.7	9.1
حجم العمالة	10.3	25.5	17.8
معدلات الربحية	5.5	48.3	25.9

ثانيا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقا لحجم المنشأة

1- المنشآت صغيرة الحجم – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.7	31.8	19.3
حجم الانتاج	10.9	52.3	30.7
حجم المخزون من المنتجات النهائية	8.1	10.9	9.5
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	7.5	37.5	22.0
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	4.7	17.4	11.0
حجم العمالة	12.7	22.3	17.4
معدلات الربحية	2.4	50.6	25.2

2- المنشآت متوسطة الحجم – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.9	28.7	18.0
حجم الانتاج	18.6	58.8	37.8
حجم المخزون من المنتجات النهائية	3.1	13.8	8.4
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	14.7	26.0	20.3
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	-5.7	9.9	1.9
حجم العمالة	6.1	28.3	16.9
معدلات الربحية	10.5	35.6	22.7

3- المنشآت كبيرة الحجم – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	12.3	40.3	25.8
حجم الانتاج	25.9	59.0	41.9
حجم المخزون من المنتجات النهائية	5.8	23.2	14.3
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	25.2	52.8	38.6
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	-0.6	21.1	10.0
حجم العمالة	6.8	32.8	19.4
معدلات الربحية	10.7	52.9	30.8

ثالثاً - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة

1- نشاط التعدين واستغلال المحاجر – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	-11.9	19.0	2.8
حجم الانتاج	-35.8	7.5	-15.4
حجم المخزون من المنتجات النهائية	0.0	14.2	7.0
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	28.3	56.6	42.0
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	-14.2	0.0	-7.2
حجم العمالة	-14.2	21.7	3.0
معدلات الربحية	-35.8	14.2	-12.5

2- نشاط الصناعة التحويلية – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.5	27.0	16.9
حجم الانتاج	18.8	52.2	34.9
حجم المخزون من المنتجات النهائية	1.4	17.2	9.1
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	11.8	21.6	16.6
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	2.6	9.8	6.2
حجم العمالة	6.4	19.7	12.9
معدلات الربحية	3.7	41.6	21.9

3- نشاط الكهرباء والغاز وإمدادات المياه – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	83.3	66.7	74.2
حجم الانتاج	100.0	100.0	100.0
حجم المخزون من المنتجات النهائية	0.0	0.0	0.0
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	100.0	0.0	44.9
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	100.0	100.0	100.0
حجم العمالة	100.0	100.0	100.0
معدلات الربحية	100.0	100.0	100.0

4- نشاط التشييد – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	11.2	39.3	24.8
حجم الانتاج	15.7	59.3	36.5
حجم المخزون من المنتجات النهائية	5.3	23.6	14.3
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	20.8	46.8	33.4
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	-2.4	21.8	9.4
حجم العمالة	11.5	45.7	27.9
معدلات الربحية	16.6	38.3	27.2

5- نشاط التجارة – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	9.3	32.1	20.2
حجم الانتاج	14.9	53.6	33.4
حجم المخزون من المنتجات النهائية	9.5	7.6	8.5
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	12.3	43.8	27.5
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	4.0	16.7	10.2
حجم العمالة	12.7	19.7	16.2
معدلات الربحية	2.7	51.0	25.6

6- نشاط الخدمات – الربع الثاني 2016

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	6.9	36.5	21.1
حجم الانتاج	14.8	55.4	34.2
حجم المخزون من المنتجات النهائية	-	-	-
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	6.4	33.0	19.3
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	1.3	16.8	8.9
حجم العمالة	8.6	22.4	15.4
معدلات الربحية	3.5	54.8	27.7